الغلاف

داود رمال
aborami20@hotmail.com

إستنفار رسمي لمواجهة مخاطر موجة النزوح الجديدة
الأمن العام يعرض خطة إستراتيجيّة وتقريرًا مع توصيات للجيش

منذ اندلاع الحرب في سوريا عام 2011، بدأ لبنان يواجه تحدي نزوح السوريين بعدما سهل دخولهم لاسباب انسانية، وعمل المجتمع الدولي والامم المتحدة على تمويل ملفهم من خلال المنظمات التابعة للامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. فيما بدأت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) باستقبال طلبات تسجيلهم، في ظل عدم وجود سياسة موحدة من الحكومة اللبنانية

في العام 2015 كلفت الحكومة المديرية العامة للامن العام ابلاغ (UNHCR) بوقف عمليات تسجيل النازحين السوريين، لأن النازحين الجدد منهم لم يغادروا بلدهم نتيجة الاوضاع الامنية بل بسبب الاوضاع الاقتصادية والفرار من خدمة الاحتياط ولعلمهم بالمساعدات الانسانية والاجتماعية والصحية والتربوية التي تقدمها المنظمات والجمعيات، الا ان (UNHCR) لم تتقيد بالقرار واستمرت باستقبال طلبات نازحين جدد، لكن من دون مشاركة هذه المعلومات مع الحكومة اللبنانية. في 15 نيسان 2019 صدر قرار من المجلس الاعلى للدفاع بتفويض الامن العام ترحيل كل سوري يدخل الى لبنان بطريقة غير شرعية، استتبعه قرار تنفيذي من الامن العام في 13 ايار 2019. ومع صدور قانون قيصر، تدهورت الاوضاع الاقتصادية في سوريا بشكل دراماتيكي، مما ادى الى موجة جديدة من النزوح السوري.

لم تعتمد الحكومة اللبنانية سياسة موحدة وآلية واضحة للتعامل مع ملف النازحين السوريين الذي دخل في صلب التجاذبات السياسية داخليا وخارجيا، وكان على الجيش اللبناني خلال تلك المراحل ان يتخذ القرارات من دون اي غطاء سياسي، لمكافحة التهريب وضبط الحدود مع كل ما يعانيه من اوضاع مادية ولوجستية صعبة، وما يتعرض له من حملات تضليل سياسية واعلامية.

امام مخاطر الموجة الجديدة للنزوح السوري في اتجاه لبنان، امنت الحكومة الغطاء السياسي الكامل للاجهزة العسكرية والامنية والادارية، اذ طلبت الى الادارات والوزارات المعنية كل ضمن اختصاصه القيام بما يلي:

1- الاجهزة الامنية والعسكرية:

ا- التعاون والتنسيق في ما بينها لتوحيد الجهود وتعزيز التدابير المتخذة لاسيما من قبل افواج الحدود البرية في الجيش والمراكز الحدودية كافة اضافة الى تعزيز نقاط التفتيش على المسالك التي يستخدمها المتسللون، وتنفيذ عمليات مشتركة شاملة ومنسقة تستهدف شبكات التهريب واحالتهم الى القضاء المختص، كما واغلاق نقاط العبور غير الشرعية ومصادرة الوسائل والاموال المستخدمة من قبل المهربين وفقا للاصول، على ان يترافق ما تقدم مع تغطية اعلامية واسعة.

ب- تكثيف الجهد الاستعلامي والامني لضبط الحدود البرية والبحرية.

ج- منع دخول السوريين بطرق غير شرعية واتخاذ الاجراءات الفورية في حقهم لجهة اعادتهم الى بلدهم.

د- تكثيف اجتماعات مجالس الامن الفرعية في المحافظات الحدودية المعنية.

هـ- التاكيد على وجوب تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء في 2023/2/28 لجهة سحب العناصر المولجة مرافقة وحماية شخصيات خلافا للقانون بغية تعزيز عديد العناصر المنفذة للمهام الحدودية.

2- وزارة الداخلية والبلديات:

ا- التعميم على البلديات وجوب الافادة الفورية عن اي تحركات وتجمعات مشبوهة تتعلق بالنازحين السوريين لاسيما لناحية تهريبهم ضمن نطاقها.

ب- اجراء مسح فوري للنازحين السوريين القاطنين في النطاق البلدي وتكوين قاعدة بيانات عنهم.

ج- ازالة التعديات والمخالفات كافة على البنى التحتية الموجودة في اماكن اقامة النازحين، والتشدد في تطبيق قانون السير.

د- التشدد في قمع المخالفات المتعلقة بالمحلات التي تستثمر ضمن النطاق البلدي من قبل سوريين من دون حيازة التراخيص اللازمة والعمل على اقفالها فورا واحالة المخالفين على القضاء المختص.

هـ- الطلب من الجمعيات كافة لاسيما الاجنبية منها وجوب التنسيق مع الوزارات والادارات والاجهزة العسكرية والامنية، وذلك بناء على تقارير ترفع لهذه الغاية من الادارات والاجهزة المعنية لاسيما من المديرية العامة للامن العام.

3- وزارة العمل:

ا- التشدد في اتخاذ الاجراءات القانونية الرادعة في حق المؤسسات والشركات العاملة على الاراضي اللبنانية والمخالفة لقانون العمل والانظمة المرعية الاجراء لاسيما في الجانب المتعلق بالعمالة الاجنبية.

> **اللواء البيسري: لا يكفي ان يستمر لبنان بالبكاء لعدم قدرته على تحمل تداعيات النزوح وحده**

ب- وقف جميع محاولات الالتفاف على النصوص القانونية بهدف تشريح العمالة الاجنبية لاسيما من خلال انشاء شركات تجارية وهمية وتحديدا شركات توصية بسيطة.

ج- اعداد التعديلات القانونية اللازمة، وبالتنسيق مع المديرية العامة للامن العام، لرفع قيمة الرسوم على العمالة الاجنبية تمهيدا لادراجها في موازنة العام 2024 الجاري بحثها.

4- وزارتا الصناعة والاقتصاد والتجارة:

التشدد في ترتيب النتائج القانونية والمالية في حق المحال التجارية المخالفة والمؤسسات والمصانع التي تستخدم عمال سوريين لا يحوزون اوراقا وتراخيص قانونية وذلك تحت طائلة اقفال تلك المحال ووقف عمل المصانع وسحب تراخيصها.

5 وزارة العدل:

ا- الطلب من النيابات العامة التشدد في الاجراءات القانونية المتعلقة بالضالعين في تهريب الاشخاص والداخلين الى لبنان بطرق غير مشروعة.

ب- الطلب من السلطات القضائية ◄

الاسراع في المحاكمات التي تخفف من مشكلة الاكتظاظ في السجون واتخاذ الاجراءات المناسبة التي من شأنها ترحيل المحكومين السوريين وابعادهم مع مراعاة الاتفاقات الدولية والقوانين ذات الصلة.

6- وزارتا الخارجية والمغتربين والشؤون الاجتماعية:

ا- الطلب من المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR تكثيف التعاون مع الوزارات والاجهزة الامنية والعسكرية في سبيل توفير الظروف الملائمة والفورية للعودة الامنة للنازحين السوريين.

ب- تكثيف الجهد الديبلوماسي لشرح خطورة هذا الموضوع على لبنان والامن الاقليمي والاوروبي لاسيما في ضوء ضعف وتراجع الامكانات التي تسمح بضبط عمليات التهريب من خلال الاراضي والمياه الاقليمية اللبنانية، والتأكيد على ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين الظروف المعيشية للشعب السوري لتشجيعه على البقاء في ارضه وتشجيع النازحين على العودة.

> **العماد عون: ادخال الجيش في التجاذبات في ملف النازحين يعرضه لحملات تضليل اعلامية**

7- وزارة الاعلام:

اطلاق حملات توعية من مخاطر النزوح على المجتمعين السوري واللبناني وحث المواطنين على التعاون مع الاجهزة الامنية والعسكرية للقبض على عصابات التهريب على الحدود. مع التوضيح بان الاجراءات المعروضة لا تشكل باي حال من الاحوال، تدابير عنصرية في حق الاشقاء السوريين.

كما طلبت الحكومة الى كل من الادارات والوزارات المعنية اعلاه رفع تقارير دورية حول تنفيذ البنود المطلوبة منها ليصار الى تقييمها بشكل دوري من مجلس الوزراء لاجراء المقتضى في ضوء ذلك.

وقررت تعديل قرار مجلس الوزراء رقم 1 تاريخ 2023/6/13 في شقه المتعلق بتشكيل الوفد الوزاري بحيث يتراس هذه اللجنة وزير الخارجية والمغتربين وتضم كلا من الامين العام للمجلس الاعلى للدفاع والمدير العام للامن العام.

استندت الحكومة في قراراتها الى تقارير للاجهزة العسكرية والامنية، ابرزها التقرير الذي وزعه قائد الجيش العماد جوزف عون على الوزراء في الاجتماع الوزاري الذي اعقبه اجتماع الحكومة التي اصدرت القرارات اللازمة.

ابرز ما تضمنه تقرير الجيش:

اولا، انتشار الجيش والتدابير المتخذة على الحدود مع سوريا:

يبلغ طول الحدود اللبنانية - السورية حوالى 387 كلم من العريضة شمالا مرورا بوادي خالد والهرمل وجرودها والقاع ومشاريعها وعرسال والجرود الشرقية والمصنع حتى سفوح جبل الشيخ جنوبا.

ينشر الجيش على طول هذه الحدود 4 افواج حدود برية ووحدات من فوج تدخل بعديد حوالى 4838 عنصر يتوزعون على 108 مراكز بينها 38 برج مراقبة مجهزة بكاميرات حديثة. تنفذ الوحدات المنتشرة على الحدود حوالى 36 دورية يوميا على مدار 24 ساعة، وتقيم حوالى 72 نقطة مراقبة دائمة وكمائن ليلية في الاودية والاماكن التي يصعب مراقبتها بالكاميرات، اضافة الى 25 حاجزا ثابتا على الطرقات الاساسية والفرعية الحدودية لتفتيش الاشخاص والاليات ومنع التهريب.

تنفيذا لقرار المجلس الاعلى للدفاع يقوم الجيش بتوقيف السوريين الداخلين خلسة على الحدود ويراجع الامن العام لتسليمه هؤلاء كونه المكلف بترحيلهم، ولأن لا اماكن شاغرة في السجون والنظارات او لرفض الجانب السوري استلامهم، عندها يقوم الجيش بمراجعة القضاء المختص الذي يعطي اشارة بترحيلهم، فيقوم الجيش باعادتهم الى الجانب الاخر من الحدود بعد توقيفهم لساعات فقط. في خلال العام الحالي وحتى تاريخ 6 يلول اعاد الجيش 23597 سوريا ضبطوا على الحدود وهم يدخلون الى لبنان بطريقة غير شرعية.

ينفذ الجيش هذا الانتشار وهذه التدابير في ظل اوضاع مادية ولوجستية صعبة في العديد والمحروقات والاليات، كما في اوضاع اجتماعية صعبة يمر بها العسكريون الذين يلجا بعضهم الى الفرار للبحث عن ظروف عيش افضل. اضافة الى طبيعة ارض حدودية صعبة جدا من حيث المناخ الحار جدا صيفا وشتاء ومن حيث الوصول الى المراكز العسكرية في الجرود على طرقات ترابية صعبة، اضافة الى كل ذلك يحتاج الجيش الى عديد كبير من العسكريين للتعامل مع الموقوفين السوريين على الحدود عند التوقيف وعند الاحتجاز وعند الترحيل. ناهيك عن المخاطر التي يتعرض لها العسكريون خلال توقيف المهربين بحيث يحصل احيانا تبادل لاطلاق النار كما يلجأ بعض المهربين الى اتخاذ المدنيين دروعا بشرية.

ثانيا، الانتشار السوري وبعض تبعاته:

يقيم السوريون في لبنان في مخيمات والتجمعات السكنية والبلدات وفي المشاريع الزراعية، وهم يشكلون عبئا اقتصاديا على الدولة اللبنانية (يد عاملة، كهرباء، مياه) اضافة الى ارتكاب بعضهم لجرائم متعددة (اطلاق نار، تجارة مخدرات وترويجها، قتل، سرقة، التواصل مع مجموعات ارهابية) وقد بلغ عدد الموقوفين لدى الجيش اللبناني خلال العام الحالي 5781 موقوفا بجرائم مختلفة. من تبعات غياب القرار السياسي الموحد حول ملف النازحين السوريين، الانتشار غير المنظم لهؤلاء على الاراضي اللبنانية، مما يرهق الجيش والقوى الامنية في عملية مراقبتهم امنيا واحصائهم ومواكبة تحركاتهم.

ثالثا، التوصيات:

ابرز التوصيات التي خلص اليها التقرير تمثلت في الاتي:

- ان ضبط الحدود يستلزم جهدا من جانبي الحدود وبالتالي هناك ضرورة لاتخاذ قرار سياسي بالتعاطي مع الجانب السوري في ملف النازحين.
- ان ترشيد انفاق المنظمات التابعة للامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على النازحين السوريين، يستلزم سياسة واضحة والية عمل مع هذه المنظمات التي يجب ان تعمل بتوجيه من الحكومة اللبنانية وتحت رقابتها وليس العكس.
- ان ادخال الجيش في التجاذبات السياسية في ملف النازحين السوريين وتعريضه لحملات التضليل الاعلامية لا يساعد في ايجاد حلول لهذا الملف بل ينعكس سلبا على كل عسكري يعيش في الجرود وفي ظروف خطرة لضبط الحدود ومكافحة التهريب.
- ان التعاون بين الاجهزة الامنية والقضاء ينعكس بشكل ايجابي في ملف النازحين خاصة لناحية تقاسم المسؤولية بين الاجهزة الامنية وتعاون القضاء في الاقتصاص من المهربين.

خطة الامن العام:

في خلال الاجتماع الوزاري، عرض المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري خطة استراتيجية بمحاور متعددة، تتضمن معالجة على المستويات: السياسي والاقتصادي والانساني والحوكمة، شارحا التدابير والاجراءات الواجب اتخاذها في حق النازحين لمنع تحولهم الى تهديد. واعتبر ان "الملف لا يمكن ان يحل الا بالتنسيق بين مختلف الجهات المعنية في الداخل اولا، ومع الدولة السورية ومن ثم المجتمع الدولي، اذ لا يكفي فقط ان يستمر لبنان بالبكاء لعدم قدرته لى تحمل تداعيات النزوح وحده".

اذا انهار لبنان ستواجه اوروبا مشكلة

لفتت سلطات قبرص، العضو في الاتحاد الاوروبي، انها طلبت من التكتل مراجعة وضع سوريا، وما اذا كانت لا تزال غير آمنة ولا يمكن اعادة طالبي اللجوء اليها.

ولفت وزير الداخلية كونستانتينوس يوانو الى انه سيحاول اقناع الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة بانهاء وضع سوريا كدولة غير آمنة لا يمكن اعادة اللاجئين اليها.

وفي رسالة الى نائب رئيسة المفوضية الاوروبية مارغريتيس سخيناس، قال يوانو انه اثار ايضا الحاجة الملحة لمساعدة لبنان الذي لجأ اليه نحو 2,5 مليون سوري.

اضاف: "المعلومات المتوافرة لدينا من السلطات في لبنان، هي ان هناك زيادة في عدد السوريين الذين ينتقلون اليه. اذا انهار لبنان، فستواجه اوروبا باكملها مشكلة".